مجلة أضواء

العدد الواحد والاربعون

شباط / 2014

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الواحد والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	مكافحة الإرهاب بين مسؤولية الدولة ودورها في الحسم وبين الانشغال بتجييره لمآرب أخرى	د. تيسير عبدالجبار الآلوسي	العراق تايمز	3
2	التعيينات الانتخابية تقتل الأمن في العراق	محمد علي جواد تقي	واع	7
3	مصادقة	محمد عبد الجبار الشبوط	شبكة الاعلام العراقي	9
4	التصويت الالكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق	حميد قاسم الموسوي	مركزالنور	11
5	على ابواب الأنتخابات	طاهر مسلم البكاء	الحوار المتمدن	17
6	لن نخرج من أزمة العنف والإرهاب إلا بحلول مبتكرة	حميد الكفائي	جريدة المواطن	20
7	تفاقم ظاهرة المخدرات في العراق	عماد علو	الزمان	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مكافحة الإرهاب بين مسؤولية الدولة ودورها في الحسم وبين الانشغال بتجييره لمآرب أخرى[1]

محتويات العدد

بات الإرهابُ ظاهرةً عالميةً، بالاستنادِ إلى طابع علاقاتٍ يُشاعُ فيها أسباب التناقضِ بدل تبادل المصالح والتعايش السلميّ وجسور الترابطِ والتكامل الإنساني، هذا دولياً؛ ومحلياً يشكّلُ ضعفُ الدولةِ وهزال أو تخلخل بنيةِ مؤسساتِها وربما انفلات الأمورِ أرضيةً خطيرةً لاختراقاتِ عناصرِ الإرهابِ وقواه للوضع العام. ولربما دعمَ هذا حالاً من الانشطاراتِ والتشظياتِ المقصودة المتعمدة ومن اختلاق الاصطراعات التناحرية بأشكالها وألوانها، كما الطائفية والقومية وغيرها. وإذا ما أرادَ المرءُ أنْ يدرسَ الظاهرةَ في بلدٍ كالعراقِ فإنَّهُ لا يمكنُهُ أنْ ينظرَ إليها من زاويةٍ محليةٍ بحتةٍ محدودةٍ؛ ولكنَّهُ ينبغي أنْ يدرسَها بالارتباطِ بمحيطيها الإقليمي والدولي. ولكن من باب فحص محور من هذه الظاهرة أو زاويةٍ بعينِها سيجري التركيز هنا على موضوع مكافحةِ الإرهابِ بين مسؤوليةِ الدولة من جهة ودورها الرئيس الحاسم في حمايةِ الأمن العام ومعالجة أشكالِ العنفِ وإزالة آثارهِ وبين حال الانشغال بتجيير المعركة مع الإرهاب لمآرب دعائية تحاول تجيير الأمر لمصلحة بعض المسؤولين على سبيل المثال لقضيةٍ انتخابيةٍ أو بصيغةٍ أخرى لقضيةِ إدامة التمسك بكرسيّ السلطة! وطبعا سيكون مهماً الإشارة إلى نتائج مثل هذه السياسة في التعامل مع أداءِ السلطة وتوجهاتِها في مكافحةِ الإرهابِ ومن ثمَّ فسحها المجال واسعاً لاختراقاتٍ إرهابيةٍ خطيرة...

لقد عصف، عراقياً، الإرهابُ بالشّعبِ حتى راحَ ضحيتهُ عشرات آلاف الأبرياء.. وربما رقم أكثر هولا، فضلا عن جرائم وفظاعاتٍ شنيعة جرت وتجري في ظلاله! ولعل العامل الخارجي لا يُنفى هنا بل يؤكَّد وجودُه سبباً خطيراً، لكنَّنا هنا بصدد البحث في مسؤولية الدولة تجاه مكافحة الإرهاب. فالدولة حكومة ومؤسسات رسمية وأخرى مدنية لابد أنْ تكونَ هي المسؤولُ الأول عن إدارةِ الشأن العام وتوفير الأمن والأمان وضبط الأوضاع في إطار قانوني يحرص على تطبيق الدستور، عقدا اجتماعياً، يحمي حقوقَ الناسِ الذين أقروا هذا العقد ضابطاً مشتركاً لوجودِهم. من هنا يجري عادةً حصر السلاح بالحكومة ويجري منع استخدام العنف من أيةِ جهةٍ خارج المؤسسات الرسمية للدولة، منعاً لانفلات الأمور وخروجها عن السيطرة.

[1] د. تيسير عبدالجبار الآلوسي – العراق تايمز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ومن أجل ذلك، تُعِدُّ الدولةُ قواتها من جيشٍ وشرطة وأجهزةٍ أمنية بما تستطيع عبره حماية سيادتها وأمنها خارجيا و داخليا؛ بضمان أمن الحدود من الاختراق ومن العدوان وضمان الوضع الداخلي من الانفلات والجريمة ومن اتساعهما حدّ التحول إلى ظاهرة الإرهاب...
وبالنظرة الأولى إلى حدود الدولة العراقية نرصد أنَّ السنوات العشر المنصرمة تعرضت فيها المدن الحدودية للتخريب والاجتياح مرات ومرات.. وذهب ضحية ذلك ضحايا وقرابين من مواطني تلك المناطق نتيجة القصف المتكرر بالطيران والمدفعية والاختراقات بالأسلحة والتشكيلات أو الأصناف العسكرية الأخرى.. ولم تنقذ قوات الحكومةالاتحادية ببغداد مواطنيها من آثار تلك الاعتداءات الخارجية؛ كما لم تستطع الحكومةُ معالجة اعتداءاتٍ أخرى اقتطعت من الوطن أراض ومساحات من المسطحات المائية الإقليمية حتى باتت بعض الأراضي العراقية، بخاصة الغنية بالثروة النفطية جنوبا نهبا لدول أخرى، وحتى وصل الأمر لمرحلة يكاد فيها العراق يفقدُ منفذَهُ المائيَّ البحري الوحيد. وتنبغي الإشارة هنا إلى ما يجري من قضم من شرق شط العرب ومن تهديدات خطيرة عبر قطع شرايين وروافد مائية بتغيير مجاري عشرات منها من دون تحريك ساكن! كل هذه الأمور وغيرها هي إشارات قليلة من كثير مما أهملته الحكومة أو انشغلت عنه أو أدارته بطريقة غير سليمة ولم تستطع معالجة تهديدات خارجية على تخوم الوطن، فباتت الحدودُ مفتوحةً لعبورِ عناصرِ الإرهاب وقواه بلا ضابطٍ ولا رابط!!

ومسؤولية الحكومة داخليا، تقتضي وجود شرطةٍ وأجهزةٍ أمنية واستخبارية يمكنُها بسط هيبة الدولة وتوفير الأمن والأمان، ولكننا أمام مشهد من تركيبة أو خلطة مرضية لتشكيلات تلك المؤسسة المهمة. فهي تتركب من ميليشيات أو عناصر ميليشيات و\أو من عناصر غير مدربة مهنياً.. وهي لا تمتلك ثقافة قانونية تحترم إنسانية المواطن وحرياته وحقوقه بل تمارس مهامها بطريقة عنفية بلا خطط مدروسة وبطريقة أوقعت الضحايا حتى بين صفوف تلك الأجهزة عندما أقحمتها الحكومة بمعارك لم تتدرب ولم تستعد لها.. كما زجتها في صراعات بأسس طائفية وعمليات ثأرية انتقامية بدل أنْ تكونَ مهاماً وطنية لإشاعة الطمأنينة والاستقرار... نذكر هذا بالإشارة إلى المطبات الخطيرة التي مارستها تلك المؤسسة في أكثر من موقعة ومحافظة..

نحن ندرك واجب النظر إلى الأمور بشمولية وأن تأخذ المعالجات بنظر الاعتبار الأولويات كما على سبيل المثال توحيد الجهود في المعارك الوطنية الكبرى.. لكننا ندرك أيضاً أنَّ بعضَ تلك المعارك ليست سوى ممارسة تقع في خطايا نوعية خطيرة، لا تقف عند حدود إيقاع خسائر بين المواطنين ولا حتى عند توريط القوات في معارك خاسرة تفقد فيها ضحايا وتقدم خسائر مجانية أمام قوى الإرهاب بل هي أبعد من ذلك تحاصَر بحدود مهام دعائية ضيقة يراد لها أن تكون معركة فوز لخطاب الطائفية بإعلاء صوتٍ من أصواتها وتسقيط آخر. غير أن مثل هذا التوجيه للمعارك سيؤدي فعلياً إلى افلات قوى الإرهاب من الهزيمة فتبقى تعشعش في مخابئها بانتظار فرص أخرى كما لا يُبقي على أجنحة الصراع الطائفي وهكذا فكل ما في الأمر سيبقى يتمثل في تجيير المعارك وتوجيهها بما يؤدي إلى طغيان الطائفيين، ليغرسوا مجددا رايات انتصارهم بصدور الضحايا الأبرياء ممن صاروا كُرْهاً وقوداً لمعاركهم التي انحرفت بالاتجاه من حسم

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المعركة مع الإرهاب وتطهير الوطن منه إلى ممارسات استعراضية خاوية لا تنهي إرهابا ولا توفر استقرارا ولا أمنا بقدر ما تمارس نشر الهلع من بعبع يمنحهم فرصة فرض أتاوة الحماية الوهمية من ذاك البعبع بصيغة تديم خضوع الجمهور المستهدف لهذا الطرف أو ذاك.

إنّ الانشغال والمشاغلة بتجيير المعركة، إذ ينحرف بالمعركة باتجاه مختلف نوعياً، يعطل مؤسسات الدولة المعنية بالأمن والاستقرار عن مهامها، ويتخلى عن مسؤولية مكافحة الإرهاب وتوفير الأمان ليركز على مهمة التمسك بالكرسي والانفراد بالسلطة وإن جاء على حساب حيوات الناس وحقوقهم وأولها الأمن، الاستقرار، الطمأنينة. فيما هذا الأداء السلبي أيا كانت أسبابه ودوافعه سيمارس أفعالا أخرى أو ردود فعل من قبيل شمول رقعة معاركه جنبات الوطن وجغرافيا أقاليمه ومحافظاته. ونحن نرصد فعلياً أنه بدل محاصرة قوى الإرهاب وعناصره المحدودة في مخابئه وزواياه المظلمة الضيقة يسمح له بالحراك والتنقل وتنجرّ قوات الحكومة في مطاردة يختار فيها أعداء الناس من الإرهابيين ميدان كل معركة، وفي الغالب يأتي هذا بسبب طبيعة تعامل القوات الحكومية وفتحها الفرص والثغرات كبيرة لصالح تلك العناصر الدموية البشعة!

ولقد شهدنا على سبيل المثال لا الحصر حالتين من هذا القبيل؛ عندما انسحبت القوات الرسمية من معارك دارت في الصحارى الغربية للبلاد لتترك الأبواب مشرعة على كل مصاريعها للإرهاب ليدخل مدن كالرمادي والفلوجة وهي المدن الآهلة الكثيفة بتعداد سكانها!! واليوم نلاحظ نقلة جغرافية أخرى غير محسوبة العواقب، فتنقل الميدان باتجاه مناطق حمرين وبعض مدنه بخاصة منها تلك التي تقع بميدان مناطق المادة 140 و\أو بتسمية أخرى على تخوم كوردستان. والقوات الاتحادية ترفض حتى في هذه المناطق أن تسمح للبيشمركة بالمشاركة في العمليات!؟

إنَّ الإبقاء على حال إدارة المعارك بطريقة أحادية بخططها السياسية وعشوائية التفاعل بخططها ميدانياً عسكرياً، إن لم نتهمها بتعمد توجيه الأمور توجيها يتقاطع ومصالح الشعب والوطن وسلامتهما، فهي تقع بحالات تقصير وبثغرات يلزم وقفها لإنهاء تداعياتها الخطيرة على الوطن والمواطنين.. وإلا فإن تراكم الأمور ليس له سوى نتيجة خطيرة واحدة تقع في نطاق التوصيفات الآتية:

فأما تعميق حال إضعاف الدولة بخواء مؤسساتها وأدوات ضبط الأوضاع فيها حداً يؤدي لانهيارها وزوالها لتصير ملكية تابعة لدول أخرى وأما وصولها حد التقسيم بين دويلات هزيلة ربما محتربة أو أنها تضمحل بطريقة التفكك بحدود كانتونات تدار مافيويا لمآرب ليس من بينها مصلحة مواطن.. ومثل هذا يذكرنا بالبديل أو الحل الفوقي القائم على الطغيان وتفريغ مؤسسات الدولة من محتواها لتكون مؤسسات تخدم الدكتاتورية وهو الأمر الذي قد لا يقف بمجريات الأمور عند مصادرة مصالح مواطني العراق خارج إقليم كوردستان بل قد يهدد بل هو بالفعل يهدد كوردستان وجودا وشعبا بمختلف احتمالات التهديدات سواء بدفع قوى الإرهاب وعناصره

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إلى داخل الإقليم أم بالوصول إلى مرحلة التصعيد من حجب المخصصات المالية واقتطاع نسب من حصة الإقليم من الميزانية ومن الحصار الاقتصادي الذي بدأ بالنفط والموازنة لينتقل بتهديده إلى مغامرات أبعد قد تذكّر بجرائم لم تمَّح ولم ينسها شعب كوردستان بعدُ...

ومن هنا لابد من التوكيد على أهمية بل خطورة تعطيل المؤسسات سواء التعطيل الكلي كما جرى في ميداني الصناعة والزراعة أم الجزئي أم بتشويه عمل المؤسسات وتغيير خطوط إنتاجها نوعيا بما يجعلها مؤسسات خدمة سياسة مرضية لا مؤسسات خدمة الإنسان والبلاد؛ وتحديدا نشير إلى المؤسسات الأمنية العسكرية وطريقة التسلح التدريب وانحرافاتها البنيوية. كما ينبغي الالتفات للعبة تبادل الاتهام بين أجنحة الطائفية وحصر إدارة السياسة العامة بين أيديهم لأن مؤدَّى ذلك يعني تسليم مفاتيح القرار بأيدي تسلب الشعب حقه في القرار وتأسره لقيادةٍ، شهدْنا طبيعة إدارتها العشر العجاف المنصرمة، بكل أورامها التي تفجر بعضها ولا ينبغي أن تتفجر الأخريات لمخاطر وقائعها... مثلما ينبغي التفطن أيضاً إلى لعبة فبركة بعض الوقائع ومحاولة مشاغلة الناس بعناصر تنتمي لما يطلق عليه مصطلح الدولة العميقة وبقايا النظام السابق بينما الخطر لا يكمن في العراق في تلك البقايا بقدر ما يكمن في الخطط والبرامج وكيفية إدارة السياسة العامة وهناك فرق كبير بين الاستراتيجي الشامل والكبير الرئيس من المخاطر وبين بعض خروقات جانبية ثانوية تجاه ما أشرناه هنا من واقع بعينه ومن مخاطره وتهديداته...

إنّ الالتفات إلى صورة شاملة للوضع وتجنب التركيز على الهامشي أو الثانوي والجزئي والالتفات إلى الأولويات هو ما سيمنحنا فرص النجاة بوضعنا برمته والتقدم نحو خطى جديدة من البناء وإعادة إعمار المخرب. ولعل من بين أبرز ملامح هذي الصورة الإيجابية أن ننظر إلى الدور الملموس والبنَّاء لكوردستان باتجاه الحلول الأنجع والأنضج وإلى تحصين كوردستان ضد أية خروقات أو هفوات يمكن أن تحصل، فمن جهة أفضل العلاقات الخارجية دوليا وإقليميا ومن جهة أفضل جسور التحالفات مع قوى بناء الدولة المدنية الديموقراطية الضمانة الأبرز للفديرالية ولمستقبل مسيرة التنمية والتقدم بكوردستان.. بينما سيظل بعبع البلاء والدمار يطل بتهديداته مع استمرار وجود النهج الطائفي من جهة وتلك السياسة الانفرادية وثغراتها من جهة أخرى.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التعيينات الانتخابية تقتل الأمن في العراق[2]

محتويات العدد

بلغ التدني في فهم الحياة الديمقراطية لدى البعض في العراق، الى أن يربط بين نجاح المرشح في الانتخابات البرلمانية او المحلية، وبين قدرته على توزيع التعيينات لمن نصره وآزره عند صناديق الاقتراع، وعندما يكون المعيار لهذا النوع من التعيين هو المجاملة والمحسوبية، فبالقطع تغيب الكفاءة والنزاهة والأمانة، ثم يفسح المجال امام انتشار الفساد الإداري وما يعقبه من تداعيات اجتماعية واقتصادية وحتى نفسية معروفة للجميع.

والمسألة تهون – الى حدٍ ما- في الدوائر الخدمية، بيد أن الخطورة تكمن في الدوائر الامنية حيث مصائر الناس على كف رجل الأمن، ابتداءً من الشرطي حامل جهاز السونار، ومن يقوم بالتفتيش في المناطق العامة، ومروراً بأفراد الشرطة والأمن في كافة المراتب والمهام، وحتى القادة الامنيين.

فمن المفترض، بل والأمل المنشود لدى العراقيين، أن تكون مفردة "الأمن" ذات طابع مقدس في الحياة العامة، ولها ابعاد واسعة وشاملة، تتجاوز المصالح السياسية وحتى الادارية. ويكون رجل الأمن حاملاً لهمّ واحد، وهو توفير الامن والاستقرار للمواطنين، بغض النظر عن انتمائهم وتوجهاتهم، حتى وإن كانت شريحة معينة – مثلاً- معروفة بمعارضة النظام الحاكم وتسكن في منطقة معينة، هي ايضاً تستحق الحماية وكافة الاجراءات الامنية. بمعنى ان تكون هنالك عقيدة راسخة وواضحة للأمن والمخابرات في الوقت ذاته، تنصّ على الاولوية للإنسان الفرد والمجتمع، كما هو في الدول المتقدمة.

من هنا نجد في الدول الديمقراطية، أن المنتسبين الى الدوائر الامنية مستثنون من المشاركة في الانتخابات لضمان ابتعادهم عن المؤثرات الحزبية والفئوية والأثنية، والتمحور حول رمز محدد في الدولة، كأن يكون "الوطن" أن "التاج" او غير ذلك.. لذا نحن نسمع كل شيء في الغرب، من قصور في بعض الأداء الأمني أو مشاكل تقنية او فنية او نقص المعلومات، إلا الخروقات الامنية، فلا مجال لها في المؤسسات والدوائر الامنية هناك. وربما يكون نادراً تمكّن شخص او جماعة من اختراق بناية او منطقة مأمنة، وتنفيذ عمليات ارهابية بسهولة، كالذي يحصل عندنا يومياً مع وجود الكم الهائل من افراد الشرطة والاجهزة الامنية والمعدات المكلفة. وظاهرة الخروقات الامنية، خرجت عن كونها سقطة أمنية خطيرة، او موقف محرج للمسؤول الامني، إنما اضحت اليوم حديث الشارع العراقي، فبعد أي انفجار سيارة مفخخة يتطلع الناس نحو نقاط التفتيش والدوريات والاجراءات الامنية، وهم يلملمون جراحاتهم وشهدائهم. يكفي أن نعرف أن عملية الانتساب الى الاجهزة الامنية كان عبر الطريقة التقليدية والورقية، حتى جاء

[2] محمد علي جواد تقي - واع

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عام 2012 ودعا فيه النائب عباس البياتي عضو لجنة الامن والدفاع، الحكومة لأن تعتمد الطريقة الالكترونية (الانترنت) في استقبال المتطوعين، ثم اعترف ضمناً بوجود حالات ارتشاء خلال السنوات الماضية، حيث حذر في تصريح له الوزارات الامنية من تعيين أي كان بمبالغ مالية او هدايا، او "بأي طرق غير شفافة وشرعية".

هذه الدعوة او المحاولة من النائب ومحاولات اخرى مماثلة، ربما ترمي الى تحصين المؤسسة الامنية وتقويتها امام الخروقات، بيد انها لا تصمد امام واقع مرير، ربما ليس في جميع انحاء العراق، انما في مناطق معينة، تكون فيها القدسية والولاء للطائفة والحزب وليس للوطن والمواطن، بحيث يؤدي الامر الى حصول حالات تجاهل للأوامر العسكرية في حال تصعيد الوضع الامني والسياسي في المناطق التي ينتمي اليها المنتسبون، كما أكدت مصادر امنية في بغداد وجود حالات فساد مالي في بعض الفرق والألوية العسكرية المكلفة حفظ الامن والاستقرار في بعض المحافظات لاسيما المحافظات الغربية، وحسب هذه المصادر فان هنالك ارقام هائلة لمنتسبين وهميين في الشرطة والجيش، يُحسب لهم مرتب شهري يذهب الى جيوب الضباط الكبار، وقد بلغ الرقم العام الماضي (100) ألف جندي وشرطي مسجلين فعليا في وزاراتهم من دون اي تواجد فعلي لهم على ارض الواقع.

مع وجود هكذا قاعدة أمنية، من الطبيعي ان نشهد استمرار نجاح الجماعات الارهابية في تنفيذ عملياتها الاجرامية وسفك دماء الابرياء لاسيما في العاصمة بغداد وسائر المحافظات، وليس أدلّ على ذلك تنفيذ عمليات نوعية مثل اقتحام دائرة حكومية تابعة لوزارة النقل وسط بغداد واحتجاز العاملين فيها، او تفجير سيارات مفخخة في مناطق تعد محظورة وممنوعة.

نعم؛ هنالك حالات ربما نعدها خاصة جسّدت التضحية والفداء من اجل الحفاظ على سلامة المواطنين، كان ابطالها منتسبين في الشرطة، حيث بادر عدد من هؤلاء بإلقاء انفسهم على الانتحاريين قبل ان يتمكنوا من تفجير انفسهم وسط جموع الناس، بيد أن هذه الحالة لم تتحول الى ثقافة عامة لدى الشرطة والقوى الامنية المتعددة، وإلا لكانت ارقام العمليات الإرهابية اليوم أقل بكثير مما موجود، فمهما تكون التقاطعات والنزاعات السياسية بين الكيانات والاشخاص، فان ثقافة التضحية من اجل المصلحة العامة، تكون جداراً أمام الارهابيين ومن يروم زعزعة الامن والاستقرار في العراق.

هذه مبادرات فردية، تبقى مسؤولية الدولة ومؤسساتها الامنية والعسكرية وقدراتها الهائلة في إعطاء الأولوية للأمن العام، وليس الأمن لمنطقة معينة او لجماعة او لفترة معينة، إنما الأمن للجميع وكل زمان ومكان، وهذا يحتاج – كما اسلفنا- الى تحديد العقيدة وبلورتها ليتمحور رجال الامن جميعاً حولها وليس حول غيرها. وهذا بدوره يجعل افراد المجتمع بمن فيهم المنتسبين في الاجهزة الامنية، امام مسؤولية اخلاقية وقانونية في وقت واحد، يعرف من خلالها أي فرد، بأن خرق أمني في مكان او شبر في بلده، بمنزلة الخرق الأمني الذي يكون عند جدار بيته وبالقرب من عائلته واطفاله.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مصادقة[3]

محتويات العدد

يثير عدم مصادقة "رئيس الجمهورية" على قانون التقاعد الموحد إشكالية دستورية، وربما يتضح في نهاية الأمر أنه غير منتج. وفي كل الاحوال فان هذه المسألة حالها حال القانون نفسه ستكون موضع جدل وخلاف.

بداية الجدل والخلاف ستتركز على دستورية عدم المصادقة.

الدستور العراقي لا يتحدث عن "عدم مصادقة"، إنما يتحدث عن المصادقة بشكل يعتبرها تحصيل حاصل ويستبعد من التفكير فكرة عدم المصادقة، ولا يشير إليها مطلقا. في المادة 73/ثالثا، وهو المكان الوحيد الذي تحدث فيه الدستور عن مسألة المصادقة في إطار صلاحيات "رئيس الجمهورية" نقرأ ما نصه: "يصادق (رئيس الجمهورية) ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها".

لم تتحدث المادة عن احتمال عدم المصادقة. وقد يشي السكوت باحتمال أن رئيس الجمهورية غير مخول بعدم المصادقة. لكن المادة تحتمل التأخير في المصادقة، لهذا وضعت حلا لهذا الاحتمال وهو اعتبار القانون مصادقا عليه إذا تأخرت المصادقة. كأن المادة تقول لرئيس الجمهورية: "تريد أرنبا خذ أرنبا، تريد غزالا، خذ أرنبا!". إنها تقول له إذا صادقت على القانون في الوقت المحدد لك كان بها، وان لم تصادق وتأخرت في ذلك، فان القانون سيُعتبر مصادقا عليه حتى بدون مصادقتك وموافقتك. واضح أن هذه المادة تسلب من رئيس الجمهورية حق الرفض، أو حتى إعادة القانون الى مجلس النواب. حتى مفهوم إعادة القانون الى مجلس النواب لغرض تعديله لا يبدو واردا في نص المادة على خلاف رأي النائب آزاد ابو بكر عضو اللجنة القانونية في البرلمان الذي قال في تصريح صحفي ان "رئيس الجمهورية يمكنه إعادة القانون الى البرلمان وإبداء الملاحظات على القوانين فقط".

نعم هناك تفصيل في فصل "الأحكام الانتقالية" ربما تكون رئاسة الجمهورية استندت إليه. المادة 138/ أولا من هذا الفصل تقول: "يحل تعبير مجلس الرئاسة محل تعبير رئيس الجمهورية أينما ورد في هذا الدستور ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لنفاذ هذا الدستور." الفقرة (خامسا) من هذه المادة أعطت لمجلس الرئاسة الذي ليس قائما الآن سلطة عدم قبول القوانين، وفق الآلية التالية:

أولا، ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب الى مجلس الرئاسة لغرض الموافقة عليها بالإجماع، وإصدارها خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه.

ثانيا، في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات الى مجلس النواب لإعادة

[3] محمد عبد الجبار الشبوط - شبكة الاعلام العراقي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

النظر في النواحي المعترض عليها، والتصويت عليها بالأغلبية، وترسل ثانية الى مجلس الرئاسة للموافقة عليها.

ثالثا، في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات ثانية، خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه، تعاد الى مجلس النواب الذي له أن يقرها بأغلبية ثلاثة أخماس عدد أعضائه، غير قابلة للاعتراض وتعد مصادقا عليها".

أمامنا احتمالان في تبرير عدم مصادقة "رئيس الجمهورية" على قانون التقاعد الموحد: إما انه استند الى المادة 73 التي لا تعطيه حق عدم المصادقة، أو أنه استند الى أحكام المادة 138 وهذه قد يعتبرها البعض لاغية غير نافذة الآن باعتبار أن مجلس الرئاسة كان إجراءً مؤقتا لدورة واحدة ولم يعد له وجود.

في كل الحالات يبدو القانون معلقا بالهواء الآن!!

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التصويت الالكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق[4]

محتويات العدد

الانتخابات هو اجراء تعتمده الدول التي تتبع النظم الديمقراطية لاختيار الاشخاص الذين يتقلدون المناصب المهمة في الدولة مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء و اعضاء البرلمان وغيرها.

كما ان الانتخابات طريقة يمكن ان تلجأ لها المنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات على المستوى المحلي للدول وكذلك المنظمات الدولية قد يلجأ بعضها لاعتماد الانتخابات في اختيار بعض مناصبها المهمة.

وهناك عدة طرق لإجراء الانتخابات في مختلف دول العالم منها الورقي ومنها الميكانيكي ومنها الالكتروني.

تشير الكتابات التاريخية ان اقدم الديمقراطيات في العالم كانت تستخدم التصويت في الاختيار ففي اليونان كان يجتمع اصحاب النفوذ دون النساء والعبيد والبسطاء من الشعب لكي يصوتوا على امر ما او ينتخبوا شخصاً ما من خلال رفع الايدي للدلالة على القبول وهذا ما يسمى بالديمقراطية المباشرة وهذا الامر أي التصويت المباشر لازال معمولا به في بعض كانتونات سويسرا حيث يجتمع الناس في قاعة او ساحة عامة ويتم التصويت على امر ما.

التصويت الورقي

التصويت من خلال الورق هو المعمول به والى يومنا هذا في الكثير من دول العالم حيث تستخدم الاوراق كوسيلة للتعبير عن ارادة الناخب حيث يدلي بصوته من خلال ورقة معينة معدة لغرض التصويت يطبع عليها اسماء الاحزاب او الكيانات او الاشخاص او ارقام يدل كل واحد منها على شخص معين وقد يوضع شعار او رمز او صورة للدلالة على الاحزاب او الاشخاص ويقوم الناخب الذي يجد اسمه في سجل خاص يجمع فيه اسماء الناخبين يوقع فيه بوضع اشارة معينة تدل على اختياره ومن ثم يضع الورقة في صندوق اعد لغرض جمع الاوراق من الزجاج او البلاستك او الخشب حسب ما تم اعداده لهذا الغرض وبعد انتهاء الفترة المقررة للانتخابات قد يتم عد وفرز الاصوات في نفس المكان الذي ادلى الناخبون بأصواتهم فيه او قد تَنقل الى مكان اخر معد لعملية العد والفرز.

[4] حميد قاسم الموسوي - مركزالنور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قد يستخدم الكمبيوتر في مرحلة من مراحل التصويت عن طريق استخدام الورق خاصة في عملية ادخال الاستمارات التي تحوي على النتائج والتي قد تدخل الى الكمبيوتر من خلال الماسح الضوئي وقد تجري بعض العمليات من خلال الكمبيوتر من جدولة وحساب لإظهار النتائج النهائية والفائزين إلا ان هذا الاجراء لا يرتقي بالطريقة الى التصويت الالكتروني.

البطاقات المثقوبة والأجهزة ذات الاذرع

البطاقات المثقوبة وهو نظام ميكانيكي استخدم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ستينات القرن العشرين حيث يكون التصويت من خلال احداث الناخب ثقباً بواسطة الة تثقيب خاصة بالبطاقات الى جانب الاسم الذي يريده ويقوم الناخب بوضعها في الصندوق ومن ثم تجمع وتوضع في آلة لعدها وقد ظل هذا النظام معمولا به حتى انتخابات الرئاسة الامريكية عام 2000 حيث شهد التصويت نكسة كبيرة بسبب عيوب في النظام وكذلك في آلات التثقيب وتصميم البطاقات وأخطاء في بيانات التسجيل والتي بسببها ضاعت ملايين الاصوات مما دفع السلطات خاصة في ولاية فلوريدا بإيقاف العمل بالبطاقات المثقوبة وكذلك الآلات ذات الاذرع والتي تستخدم من خلال قيام الناخب بالضغط على ذراع الالة الميكانيكية لتسجيل التصويت مباشرة وتظهر النتائج من خلال عدادات مخصص كل منها لمرشح.

كما ان هناك طريقة ميكانيكية اخرى تستخدم في الانتخابات حيث تستخدم بطاقات بلاستيكية ملونة ومرقمة يمثل كل لون ورقم قائمة او حزب او مرشح فيضع كل ناخب بوضع بطاقة بلاستيكية بالون الذي يختاره في الآلة وتقوم الالة بفرز البطاقات وعدها وترتيبها طبقا لألوانها وأرقامها.

اجهزة الماسح الضوئي

هو جهاز يتم فيه الجمع بين الاجهزة والبرمجيات المتخصصة تلتقط الصورة من خلال الجهاز في حين تقوم البرامج بتحويل تلك الصور الى بيانات يمكن قراءتها من خلال الحاسوب وتجري عملية الاقتراع من خلال اعطاء الناخب بطاقة اقتراع يمكن قراءتها آليا مطبوع عليها اسماء المرشحين يكون بجوار كل مرشح رمز مطبوع مثل دائرة او سهم او مستطيل وتتضح ارادة الناخب من خلال ملء المستطيل او الدائرة او اكمال السهم وبعد ان يتم الناخب تأشيرته يحق له تغذية بطاقته مباشرة الى آلة التبويب في مكان الاقتراع او يضعها في صندوق الاقتراع والذي ينقل بعد انتهاء وقت الاقتراع الى مكان مركزي لتبويب البطاقات يتعرف جهاز التبويب على العلامات التي ادلى بها الناخبون على البطاقات ويسجل الاصوات وفقا لذلك وتسجل الاصوات الفردية في قاعدة بيانات ويتم جمعها للوصول الى النتائج الاجمالية.

استخدمت هذه الطريقة في الانتخابات الامريكية عام 1996 بنسبة 24.6% وحلت بنسبة متزايدة محل آلات البطاقات المثقوبة والآلات ذات الاذرع.

وهناك اربعة انواع رئيسية من تقنيات المسح الضوئي-:

اجهزة القراءة الضوئية -: وهي تكنولوجيا تستخدمها معظم انظمة التصويت القابلة للقراءة آليا بالمسح الضوئي وهي تستخدم في عدة مجالات خاصة في سبعينات القرن العشرين حيث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

استخدمت في اختبارات المدارس والجامعات والتعدادات وشريط الباركود الذي استخدم في مجال تجارة التجزئة والجرد المخزني والمكتبات.

اجهزة المسح الضوئي بالتعرف الضوئي على الحروف -: وبهذه الطريقة يتم التعامل مع الصور الممسوحة ضوئيا وتستخدم برامج الكمبيوتر للتعرف على اشكال الحروف المطبوعة او المكتوبة بخط اليد وتخزينها على شكل بيانات قابلة للقراءة بواسطة الكمبيوتر وهي طريقة ممكنة الاستخدام بالانتخابات.

انظمة المسح الضوئي للتعرف الذكي على الحروف -: وهي خطوة متقدمة لأنظمة المسح الضوئي من خلال استخدام برامج تطبيق اختبارات المنطق على الحروف الممسوحة ضوئياً لتحويلها الى بيانات يمكن قراءتها من خلال الكمبيوتر بشكل اكثر دقة.

تكنولوجيا الصور -: هي طريقة لالتقاط الصور وتحويلها الى بيانات وكذلك يمكن ان تلتقط صور وتخزنها كصور يمكن قراءتها بواسطة الكمبيوتر كما يمكن ان تخزن الصور الفوتوغرافية والرسومات وإعادة استخدامها مثل رفد المواقع الالكترونية بالصور.

التصويت الالكتروني المباشر

تستخدم اجهزة التصويت الالكتروني المباشر من قبل العديد من الدول الديمقراطية مثل الهند وبلجيكا والبرازيل وفنزويلا فمعظم الناخبين في هذه الدول يستخدمون اجهزة انظمة التسجيل الالكتروني المباشر في الادلاء بأصواتهم وهي في ازدياد في بلدان اخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية.

ومن خلال انظمة التسجيل الالكتروني المباشر يعبر الناخب عن ارادته بوضع علامة مباشرة في الجهاز الالكتروني من خلال شاشة تعمل بالمس او ازرار للضغط او لوحة مفاتيح ابجدية تسمح للناخب بالإدلاء بصوته.

ومن خلال هذه الطريقة لم تعد هناك حاجة لأوراق الاقتراع حيث يتم تخزين بيانات التصويت على القرص الصلب للحاسوب او على قرص مرن قابل للحمل او قرص مدمج او بطاقة ذكية لأغراض النسخ الاحتياطي والتحقيق ، وتقوم بعض الانظمة ومن باب زيادة الامان بنسخ بيانات التصويت الى اكثر من وسيط كما في بلجيكا حيث يتم نسخ بيانات التصويت الى قرص صلب وكذلك الى بطاقة ذكية تعطى للناخب بعد ادلاءه بصوته حيث يقوم بوضعها في صندوق الاقتراع وهذه البطاقة يمكن ان تستخدم كنسخة احتياطية يتم الرجوع اليها في حالة تعطل القرص الصلب ،او كوسيلة من وسائل التدقيق للبيانات التي سجلت على القرص الصلب.

بعد انهاء الوقت المحدد لعملية التصويت وتغلق مراكز الاقتراع تجري عملية جمع بيانات التصويت من كافة المراكز الانتخابية لتوحيدها في حاسوب مركزي واحد والذي يقوم بإجراء كافة العمليات التي تؤدي الى اعلان النتائج ويمكن نقل هذه البيانات عن طريق اجهزة محمولة او القرص الصلب او قرص مدمج او من خلال شبكة الحاسوب المعده لعملية التصويت والتي تكون نسبة الامان فيها عالية.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التصويت الالكتروني من خلال شبكة الانترنيت

ويكون تصويت الناخب الكترونيا من خلال استخدام شبكة الانترنيت اما في مقر المحطة الانتخابية او من منزله او مقر عمله او من أي مكان بعيد عن منطقته سواء كان ذلك داخل او خارج بلده بحيث يتوفر حاسب قادر على ارسال البيانات الى الموقع الالكتروني . ان نظم التصويت باستخدام الانترنيت تستخدم في الكثير من الدول في المجالات الخاصة كما انها تستخدم في عمليات التصويت العام لاختيار ممثلي الشعب لشغل المناصب المهمة للدول مثل البرلمانات والرئاسات وغيرها ومن هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية وايرلندة وسويسرا واستونيا وبلجيكا ويدخل الناخب الى الانترنيت من خلال شفرة سرية يحصل عليها من خلال البريد وهذا الحال في استونيا ايضا والتي تعد من الدول الرائدة في هذا المجال ، ونتيجة لعزوف الناخبين عن الادلاء بأصواتهم فقد اعتمدت بريطانيا هذا النوع من التصويت كتجربة اولية في بعض الانتخابات الثانوية لزيادة اقبال الناخبين.

وعلى العموم فان التصويت عبر الانترنيت لازالت تحيطه الكثير من المخاوف ففي امريكا فان المخاوف الكبيرة من التلاعب بالأصوات قد جعل التصويت عبر الانترنيت محدودا وهذا الحال ايضا في الاتحاد الاوربي الذي خصص اموال طائلة لما يعرف بالحكومة الالكترونية لا يفكر باعتماد التصويت الالكتروني من خلال شبكة الانترنيت

ويبقى الامر في هذا النوع من التصويت متعلق بالثقة والاطمئنان الى توفر الامان وعدم امكانية الاختراق والتلاعب بالأصوات وبالتالي تغيير ارادة الناخب .

امكانية تطبيق التصويت الالكتروني في العراق

العراق بعد عام 2003 خطا خطوات واسعة وكبيرة باتجاه ديمقراطية حقيقية شاملة لكل مناصب الدولة التشريعية والتنفيذية وشُكلت بموجب امر سلطة الائتلاف رقم 92 في 2004/5/25 المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتكون السلطة الحصرية في تنظيم وتنفيذ والإشراف على كافة الانتخابات والاستفتاءات في المرحلة الانتقالية وبعد ان سن دستور دائم لجمهورية العراق الاتحادية تشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وفق المادة 102 لتكون احدى الهيئات المستقلة التي نص عليها الدستور وتشكلت بموجب قانون المفوضية رقم 11 لسنة 2007 لتحل محل (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق / الهيئة الانتخابية الانتقالية) التي كانت مسئولة عن اجراء الانتخابات وعملية الاستفتاء على الدستور في عام 2005.

العراق من خلال هذه الهيئة المستقلة قد سار مسارا صحيحا واضحا في تنظيم وتنفيذ انتخابات حرة ونزيه بدرجة كبيرة من الشفافية ، وبدأت هذه الانتخابات من خلال الطريقة الورقية في اعداد سجل للناخبين واستخدام اوراق الاقتراع التي يضعها الناخب في صندوق الاقتراع بعد ان يوقع في سجل الناخبين امام اسمه و يحبر اصبع السبابة وتفرز الاصوات في محطات الاقتراع وتكتب النتائج في استمارات خاصة معدة لهذا الغرض ومن ثم ترسل الى مركز الادخال في الكتب الرئيسي للمفوضية في بغداد حيث يتم ادخال هذه النتائج في الحواسيب وفق برنامج

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خاص لهذه العملية وبعد الانتهاء تعلن النتائج وكان العراق في اول انتخابات عام 2005 دائرة انتخابية واحدة.

ثم اصبح العراق بعد ذلك دوائر انتخابية متعددة على عدد المحافظات فيه وبقي الاستخدام الورقي هو السائد في عملية الاقتراع مع تطور كبير في حواسيب وبرمجيات الادخال والتحليل لنتائج الانتخابات التي ترفع الى المكتب الرئيسي في المفوضية والمعروف بالمكتب الوطني الكائن في العاصمة الاتحادية بغداد.

والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق شهدت تطورا كبيرا على المستويين البشري والبنيوي فهي بالوقت الذي بنت كادرا بشريا محترفا مستفادة من الدعم الكبير الذي قدمته الامم المتحدة خاصة الخبراء في مجال الانتخابات وإدارتها وفق احدث ما وصل اليه التطور العلمي ، وتسعى المفوضية وفق جدول زمني للوصول الى التصويت الالكتروني دون الحاجة الى الورق وهذا الامر قد بدا بالتدريج فبعد ان اصبحت التكنولوجيا هي الاساس في تسيير عمل اقسام وشعب المكتب الوطني مكاتب المحافظات مثل القسم المسئول عن سجل الناخبين والقسم المسئول عن عمليات الادخال وغيرها خطت المفوضية خطوة نحو مراكز الاقتراع حيث يدلي المواطن بصوته فأدخلت الختم الالكتروني لورقة الاقتراع في انتخابات برلمان اقليم كردستان في ايلول 2013 والذي يطبع من خلاله رقم مركز الاقتراع والتاريخ والوقت على ورقة الاقتراع.

بطاقة الناخب الالكترونية

سعت المفوضية الى الوصول الى ان يكون لكل ناخب بطاقة الكترونية تحوي ذاكرة فيها بيانات الناخب والتي هي اسم المحافظة ،رقم المحافظة حيث ان المفوضية قد جعلت لكل محافظة رقم للتعريف بها والاستدلال عليها ، كما تظم البطاقة على رقم الناخب وهو رقم خاص بكل ناخب وهو مشابه للرقم الوطني او القومي في بعض الدول ،وتظم ايضاً الاسم الثلاثي للناخب وسنة التولد ورقم العائلة والذي هو رقم البطاقة التي توزع من خلالها المواد التموينية المدعومة من قبل الدولة على افراد الشعب العراقي كما تظم البطاقة الالكترونية رقم مركز التسجيل ورقم مركز الاقتراع ورقم المحطة التي فيها اسم الناخب والتي فيها يصوت وتسلسل الناخب في المحطة

وصدرت بطاقة الناخب الالكترونية على نوعين الاول خاص برجال القوات المسلحة الجيش والشرطة كون هؤلاء مكلفين بحماية الناخبين بيوم الاقتراع فإنهم يصوتون في يوم خاص بهم يكون قبل موعد الانتخابات.

ان بطاقة الناخب الالكترونية والتي بدأت المفوضية بتوزيعها على ابناء الشعب العراقي الذين هم في سن الانتخاب خلال شهر كانون الاول 2014 وسوف تستخدم هذه البطاقة في انتخابات مجلس النواب العراقي الذي من المؤمل ان تجري يوم 30 نيسان 2014 و لن يسمح للمواطن الذي لا يحمل هذه البطاقة بالإدلاء بصوته

وسوف يتم قراءة هذه البطاقة من خلال جهاز يعرف بجهاز التحقق مزود بماسح ضوئي لأخذ بصمة الابهام الايسر للناخب واستخدام هذه البطاقة في انتخابات 2014 لن يغني عن استخدام

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

سجل الناخبين الورقي داخل المحطة وورقة الاقتراع لكنها خطوة كبيرة نحو التصويت الكتروني .

التسجيل الالكتروني البايومتري

في الوقت الذي يجري فيه توزيع البطاقة الالكترونية يجري عمل اخر موازي لها يعرف بالتسجيل البايومتري وهو عبارة عن عملية تسجيل الكتروني للناخبين تؤخذ من خلاله البيانات الشخصية للناخب والتي تتكون من الاسم الرباعي للناخب وكذلك الاسم الثلاثي للام وتاريخ التولد وعنوان السكن والحالة الصحية ، والبيانات الحيوية التي تتكون من صورة فوتوغرافية للناخب وبصمات الاصابع وتتم عملية التسجيل الالكتروني للناخبين من خلال لابتوب مزود بماسح ضوئي للبصمات وكاميرا لأخذ صورة الناخب بالإضافة الى طابعة ليزريه صغيرة يتم من خلالها طبع ايصال يحوي بيانات الناخب التي تم ادراجها في قاعدة البيانات التي تم اعدادها من اجل عملية التسجيل ويوجد في الطابعة مكان خاص يتم من خلاله تغذية بطاقة الناخب بما يستجد من تغييرات تخص الناخب مثل اضافة بصمة او صورة وأي تغيرات تطرأ على بيانات الناخب وعملية التسجيل الالكتروني للناخبين ان تمت كما خطط لها سوف تُكون قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة سوف تَستفيد منها الدولة في كثير من مفاصلها مثل العديد من الدوائر والوزارات مثل وزارة الداخلية كالجنسية والجوازات والأدلة الجنائية وغيرها.

ان عملية التسجيل الالكتروني للناخبين والتي سوف تمتد لفترة قد تصل الى سنتين بالحد الادنى سوف تكون الاساس الذي تبنى عليه عملية التصويت الالكتروني المتكامل والذي سوف يستغنى من خلاله عن الورق سواء في اعداد سجل الناخبين او اوراق الاقتراع والذي سيجعل الانتخابات على درجة عالية من الدقة والشفافية كما انه سوف يوفر مئات الملايين من الدنانير التي تصرف اجور لموظفي الاقتراع حيث تتعاقد المفوضية مع عشرات الالاف لإدارة الانتخابات في يوم الاقتراع فعند الوصول الى التصويت الالكتروني سوف لا تحتاج الى هذه الاعداد الكبيرة من الموظفين ويمكنها الاعتماد على كوادرها لإجراء العملية الانتخابية.

التصويت الالكتروني في العراق اصبح امرا قريب الحصول والسير نحوه بخطى مدروسة ومخطط لها بعناية وبجدول عمليات يجري تنفيذه بعلمية ومهنية وخبرة فائقة الدقة.

التسجيل الالكتروني للناخبين في العراق ان تم كما مخطط له فإننا قد نصل الى انتخابات الكترونية متكاملة خلال الاربع سنوات القادمة من حيث التعرف على الناخب من خلال البطاقة المقروءة الكترونيا وكذلك تحديد الكيان والمرشح الذي يرغب الناخب بانتخابه وكذلك عملية الفرز وعد الاصوات وإعلان النتائج كله يكون الكترونيا ، الجهود التي تبذل من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدعم كبير من الدولة سوف تجعل ذلك امراً اكيد الحصول ان شاء الله .

جمهورية العراق الاتحادية والتي كانت السباقة بالتغيير وبناء نظام ديمقراطي حقيقي سوف تكون السباقة في محيطها العربي والإقليمي في الوصول الى انتخابات الكترونية متكاملة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

على ابواب الأنتخابات[5]

محتويات العدد

اقتربت الأنتخابات وبدأ تهيؤ المتنافسون والأستعداد يبدو واضحا" للعيان، وفي واقعنا الحالي فأن الوصول الى المرشح المثالي هي عملية تكتنفها الصعوبة حيث يشعر الناس بالأمتعاض من التجارب السابقة ،فهم يبحثون ويتمنون المرشح الكفوء ذو الضمير الذي يعمل من اجل الناس مما يجعل كسبه حلالا" امام الله والمجتمع ،ولكن ما اكثر المتسائلين : كيف نهتدي الى من يمتلك الكفاءة؟ ، ولايعرف ما تكتنز النفوس الآ الله ،وما أكثر ما شاهدنا السباق على المكاسب الشخصية واهمال مشاكل الناس حالما يعتدل الجلوس على الكرسي ،أو انه يبدأ يفرق بالتعامل بين من ينخرطون في حزبه وكتلته دون الآخرين من العراقيين .

هل مكتوب على العراقيين ان يبقون مواطنين من الدرجة الثانية وهم في بلادهم ، مهملين امام كل سلطة تتسيد البلاد ،فلقد سئموا من تمييز البعثيين واركان نظام صدام وعاشوا املا" ورديا" في ان يحقق لهم الثوار الجدد المساواة والعزة والكرامة فيعيشوا احرارا" في بلادهم ويعود من هجرها ابان الظروف الصعبة ،ولكن والحسرة تملئ كل عراقي اليوم يقول لك ان التمييز الذي كان موجودا" وقت صدام أصبح اليوم على أشده،وفيما كان من مصدر واحد سابقا" أصبح اليوم من مصادر متعددة حيث تعدد الأتجاهات في العراق وكثرة الأحزاب .

لقد تراكمت مشاكل البلاد من جراء سياسات النظام السابق وحروبه والحصائر الذي فرض على شعب العراق جورا" ولم يطال اركان النظام آنذاك ،ومن ثم اجهضت حرب بوش الأبن على الأخضر واليابس ونالت البنى التحتية للبلاد ،فأصبح المواطن يعاني من الشارع وخدمات البلدية والسكن والغذاء والدواء وفقدان الأمان والراحة النفسية واخذت الأمور تطال صحته وحقوقه العامة .

ان وضعا" طارئا" مثل هذا مر به العراق،لايمكن معالجته بالمعالجات الأعتيادية المتعارف عليها ،بل يحتاج الى دراسة متعمقة لفهم واقع العراق والنظر بروية الى نتائج السنين الماضية وما سرنا عليه من نظم وقوانين وقواعد والتي لم تفلح في توفير وحدتنا او التمكن من تقديم الخدمة الصحيحة او ايقاف درجات الفساد المالي والأداري الذي استشرى كالسرطان في الجسد العراقي ،اذن ماذا بعد الأنتخابات وما الفائدة المرجوة إذا

[5] طاهر مسلم البكاء - الحوار المتمدن

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

كانت الحكومة بهذا التصارع والتناقض ولايعرف على وجه الدقة من صاحب القرار ومن المعارض وهكذا نجد عشرات المرات التي تخرج القرارات ثم نجد في اليوم الثاني من يتنصل منها مبعدا" اللوم عنه الى خانة الآخرين ،ويبقى عامة الناس هي المتضررة الوحيدة حيث تؤخر برامج الدولة وعدم وصولها الى الفئات المحتاجة .

هل يعقل ان يؤدي التصارع الى شل قدرة اجهزة الدولة لمدة اكثر من خمسة اشهر كل عام من اجل التصويت على الميزانية ،اذن كيف يمكن لبلادنا ان تبلغ مراتب التقدم وهي تحبو على هذه الشاكلة !

على أعتاب الدورة القادمة

واليوم ونحن على مشارف خوض الأنتخابات نتساءل هل هناك قيادة عليا في البلاد تتدارس الطريقة التي نجد فيها قادة الحكومات المحلية في البلاد :

- ما جدوى الدورات السابقة وهل هذه الطريقة لحد الأن ناجعة بحيث انها اوجدت قيادات يشار اليها بالبنان على انها قدمة الخدمة المطلوبة التي توازي ما يقدم من دعم ورواتب ومحفزات مغرية من اموال البلد ،
- هل اننا بهذه الطريقة في تقديم المرشحين نتمكن من ايجاد خيرة ابناء البلد من المؤهلين للأشراف على قيادته بنزاهة وضمير أم اننا لانزال أمام مجموعات من المغامرين ممن يغامرون لزيادة ثرواتهم مقابل التردي في واقع البلاد وزيادة خرابها .
- هل هناك جهة وضعت ضوابط مثالية لمن يتقدموا للترشيح ورصدت امكانياتهم الثقافية والمستوى التعليمي والخبرات السابقة والمناصب التي شغلوها من قبل وتأكدت من موثوقيتها وصحة صدورها ؟
- اليس من الأفضل ان يكون الناخب بمواصفات قادر فيها على الأختيار الأمثل ومؤهلات قادر من خلالها على الأختيار وان هناك تأهيل عام من جهات محايدة لأستشفاف الفائدة المتوخاة من انتخاب المرشح ؟
- هل العشائرية التي يستند عليها أغلب المرشحون اليوم ،ومسؤلينا على أعلى المستويات ، هي صورة حضارية صحيحة لأيصال افراد ناجحين يمكن ان يشرفوا على قياد البلاد ؟
- هل يستمر مسؤولي الكتل بالمساندة والمتابعة والتوجيه لأعضائهم الفائزين بعضوية المجالس بعد مباشرتهم عملهم من اجل تقديم افضل خدمة للمواطنين أم انهم يكتفون بذلك فقط أيام الدعاية الأنتخابية وكأن الهدف هو حجز مقاعد وكفى .
- هل رصدت الأنتكاسات وسوء التنفيذ لأعضاء سابقين في المجالس ،وعلى عموم البلد ، لكي لاتتكرر ثانية وثالثة (وأغبى الأغبياء من عثر بحجر مرتين) ؟ ،فهناك العديد من القصص التي تصور البعض ممن يتخذ البرلمان او مجالس المحافظات مشروع اقتصادي للربح الشخصي ،فهو لايجيد سوى السلام عليكم في بداية الجلسة وفي امان الله في نهايتها ،وتجده ينتظر المرتب والأمتيازات وكفى المؤمنون شر القتال ،وينقل عن البعض انهم يصفون انفسهم بأنهم افضل من اولئك الذين دعموا الأرهاب أو اشتركوا في سرقة المال العام و... من يدري فقد يكون ما خفى أعظم .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

- لانزال نسمع الكثير عن تداخل الصلاحيات وعن عدم فهم عضو المجلس لقانون المجالس وعن تصرفات ما أنزل الله بها من سلطان ،أليس من الأولى ان نختبر المرشح بقانون المجالس وما يتعلق بصلاحيات وعمل عضو المجلس قبل قبوله كمرشح ،أم اننا نستمر ندخله كالأعمى على غير هدى ليستمر كذلك حتى مغادرته !

الخلاصة

اننا لانزال نسير بدون هدى ولاتزا ل مجالسنا على حالها مليئة بالسلبيات ،ولانزال نطبق ضوابط ببغاوية قد تكون نجحت في اماكن اخرى ولكنها فاشلة لدينا ،ولاأمل لنا بمجالس او برلمان كفوء يعيد وجه العراق ووحدته الوطنية بدون ان تكون هناك دراسات علمية دقيقة لمعالجة الثغرات والتأكد من ان العضو المرشح لم يرشح إلاّ لأنه كان يملك مؤهلا" دراسيا" وخاض تجربة قيادي سابقة ونجح فيها وممن يتصفون بالأخلاق والنزاهة والسيرة الحسنة وممن عرفوا بحب العراق والعراقيين ،فلا بأس ان نتشدد في الضوابط ولينخفض عدد المرشحين لكي نحصل منهم على من هم أهلا" للمسؤلية وحمل شرف المهمة الجليلة المكلفون بها .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لن نخرج من أزمة العنف والإرهاب إلا بحلول مبتكرة[6]

محتويات العدد

العالم العربي يمر بأزمة خطيرة منذ عقدين على الأقل. فظواهر الانقسام المجتمعي الحاد والعنف والإرهاب التي تعصف به قد بلغت مبلغاً لم يسبق له مثيل في تأريخنا القديم أو الحديث، وربما لم يحصل له شبيه عند الأمم الأخرى. وأخطر ما في هذه الأزمة هو استخدام قدسية الدين لتبرير العنف والإرهاب.

هناك حاجة إلى حلول مبتكرة كي نخرج من هذه الأزمة، وقد يستغرق الأمر وقتاً، لكننا يجب أن نشرع الآن في عمل جاد يتطلب جرأة وإقداماً يوازيان خطورة التحديات التي تواجهها المنطقة. الحل ليس عسكرياً أو أمنياً، ولا فكرياً أو ثقافياً، ولا علمياً أو دينياً، بل هو في كل ما سبق معاً. يجب تجنيد كل الإمكانات لإنقاذ بلداننا من الهاوية التي تسير نحوها.

يجب أن ننظر بعمق في أسباب نزوع الشباب نحو العنف والتطرف والإرهاب. لماذا يفكرون بالانتحار وقتل أبناء قومهم ودينهم وتخريب مدنهم ومستشفياتهم ومدارسهم ومرافق الحياة التي يستفيد منها أهلهم وأصدقاؤهم؟ لماذا أصبح الزهد بالحياة ديناً وقتل الآخر مذهباً عندهم؟ ما الذي جعل الشباب العرب والمسلمين، حتى الذين يعيشون في البلدان الغربية التي ينشأ الناس فيها على تقديس الحياة، يلجأون إلى الإرهاب والعنف والتطرف؟ ما الذي يجعل فتيات بعمر ١٧ يفكرن بـ «الجهاد» في سورية أو العراق؟ وأي جهاد يمكنهن تأديته وهن بهذه السن المبكرة؟ ما الذي يدفع بفتيان في العشرينات أن «ينحروا» شاباً مثلهم في شوارع لندن وأمام عدسات الكاميرات وأعين الناس؟ وكيف يرتكب هؤلاء هذا العمل الشنيع بينما يخاف الشباب في العادة من منظر الدم وإيذاء الحيوانات والطيور ويتجه كثيرون منهم بسبب ذلك إلى الغذاء النباتي؟

ما الذي جعل الشباب يعتقدون بأنهم يمتلكون الحقيقة وأن العالم كله على خطأ وهم على صواب؟ ولماذا يرفضون نصائح آبائهم في ما يخص الدين الذي يؤخذ عادة من الآباء؟ ولماذا يرفضون توجيهات معلميهم ومرشديهم وكبارهم وقادتهم حول السلوك القويم ويتبعون أشخاصاً مأزومين مغمورين مطاردين يعيشون في الكهوف ولا يبتغون سوى التدمير والقتل؟

[6] حميد الكفائي – جريدة المواطن

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في العراق تزداد الأزمة الأمنية تدهوراً، سواء في محافظة الأنبار التي تعيث فيها الجماعات المسلحة قتلاً وتدميراً أو في بغداد التي أصبح فيها تفجير المرافق المدنية والمحال التجارية أمراً معتاداً. الأجهزة الأمنية بكل ما أوتيت من إمكانات وأسلحة وتدريب تعجز عن صد الإرهاب أو الحد منه، بينما تمكن قادة الإرهاب من تجنيد الشباب للعمل في الجماعات المسلحة. لماذا ينجح قادة الإرهاب بإمكاناتهم المتواضعة في تدميرنا وزعزعة استقرارنا، بينما نفشل نحن بإمكاناتنا الهائلة في الحد من قدراتهم؟

أهم سلاح تستخدمه الجماعات الإرهابية هو الدين. فكل الفظائع التي تُرتكب في مدننا ومدارسنا ومساجدنا وأسواقنا تُبرر دينياً، ومبرروها أحرار طلقاء يؤمّون المصلّين في المساجد ويتجولون في عواصم العالم. البرامج الدينية الصاخبة والمرتجلة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من برامج معظم القنوات الفضائية، بل هناك قنوات مكرسة للتبليغ الديني ويعمل فيها شيوخ لا يتورعون عن قول أي شيء مخالف للدين والذوق والعرف ويحض على الكراهية والعنف.

وسائل التواصل الاجتماعي هي الأخرى ملأى برجال الدين المتشددين الذين يصدرون الفتاوى ويطلقون الآراء في كل مجال يعرفونه أو يجهلونه، وينسون أن ليس من الدين بشيء أن تقول ما لا تعلم. وقد رأينا فتاوى تفوق المزاح والطرائف دعابة وهزلاً حتى اهتزت قدسية الدين عند كثيرين.

لقد استخدمت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، خصوصاً الإنترنت والهواتف النقالة والفضائيات، في تلويث عقول الشباب بأفكار تدميرية تنسب زوراً إلى الدين. وقد تأخرت الحكومات كثيراً في ردع مطلقي هذه الأفكار ومشرِّعيها ومروّجيها ومموّليها والحاضّين عليها، والسبب أنها تخشى أن تحاسب من يدعون أنهم رجال دين وذلك للقدسية التي يحيطون أنفسهم بها وخشية من استياء أتباعهم من مساءلتهم. لقد انتحل الصفة الدينية كثيرون لم يدرسوا الدين في جامعاته المعروفة وأخذوا يصدرون الفتاوى ويوجهون الناس في غير مصلحة الدول التي يعيشون فيها من دون رادع.

الدول الراسخة لا تعير اهتماماً للقدسية المزعومة للأشخاص وقد قاضت الحكومة البريطانية أبو قتادة، الذي نسبت إليه فتوى تجيز قتل النساء والأطفال وتسببت في مقتل ١٢٠ ألف بريء في الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، ثم سلّمته إلى الأردن، كما قاضت رجل دين آخر هو أبو حمزة المصري وألقته في السجن بينما هرب رجل دين ثالث هو عمر بكري إلى لبنان. وقد اعتقلت الحكومة الأميركية رجل الدين المصري عمر عبد الرحمن وسجنته ولن تتردد في اعتقال أو قتل أي شخص يهدد أمنها القومي، ولا ننسى أنها قتلت «الشيخ» بن لادن في باكستان.

ظاهرة إطلاق العنان لرجال الدين في قول ما يحلو لهم خطيرة وعلى الحكومات أن تعالجها قبل أن تقضي على المجتمع والدولة الحديثة... لا يمكن الدولة أن تسمح لأي إنسان بأن يحارب وفق أهوائه ومزاجه سواء في بلاده أو خارجها، فمثل هذه الأمور كانت ممكنة في العصور القديمة لعدم وجود الدولة، لكن المجتمع الحديث منظم ولا يسمح لأحد بأن يحمل السلاح ويحارب وفق هواه ومعتقده. تجب محاسبة الذين يخربون عقول الناس بأفكار ينسبونها إلى الكتب الدينية والأنبياء والأئمة. إنهم يعتدون على الناس والدين معاً، فالأديان كلها جاءت

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لإسعاد الإنسان في الدنيا والآخرة، وليس هناك دين يجيز الانتحار وقتل الأبرياء وتدمير الممتلكات.

لقد بدأت أزمتنا مطلع التسعينات مع بدء انتشار وسائل الإعلام والاتصال والتواصل الحديثة، وهذه الوسائل التي تستخدم عادة في نشر المعلومات المفيدة، أصبحت تستخدم في بلادنا للتخريب والهدم من جانب أفراد يتشدقون بالدين ومؤسسات تضفي على نفسها صفات دينية. لا حل للأزمة إلا بملاحقة المروّجين للعنف والإرهاب الذين يبررونه دينياً ويوهمون الشباب بأن الجنة تنتظرهم حال انتحارهم وسط المدنيين ليتلقاهم النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بالأحضان.

إنها مسؤولية أخلاقية ووطنية واجتماعية لا بد من الاضطلاع بها بشجاعة، فإن عجزت تلك الحكومات عن مواجهة تحدي العصر الأكبر، فإنها في الحقيقة تمهد الطريق لتفكيك وإضعاف الدول والمجتمعات التي تحكمها لتكون لقمة سائغة للجماعات المتشددة.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تفاقم ظاهرة المخدرات في العراق[7]

محتويات العدد

كان من تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق في 2003 ، أن أصبح العراق ممراً لتهريب المخدرات الإيرانية والأفغانية والباكستانية إلى دول الخليج العربي، وبالذات إلى الكويت والسعودية، لكنه تحول حالياً إلى بلد مستهلك للمخدرات ، خصوصا" العقاقير الطبية المخدرة التي باتت تباع حالياً على الأرصفة، وهناك إقبال شديد على تعاطيها، كما تروج جهات كثيرة بشكل خفي لمواد مخدرة غريبة على المجتمع العراقي، أبرزها مادتي الحشيش والكوكايين، الامر الذي أدى الى تفاقم حالات الإدمان وبالذات بين أوساط المراهقين .

ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة انتشار المخدرات تعد من الظواهر الأكثر تعقيداً وخطورة على الإنسان والمجتمع ، وتعتبر هذه الظاهرة إحدى مشكلات العصر ، ومما لاشك فيه أن ظاهرة إدمان المخدرات بدأت تحتل مكاناً بارزاً في اهتمامات الرأي العام المحلي والعالمي ، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها تؤثر سلبا" على الطاقة البشرية في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وبصفة خاصة الشباب من الجنسين ، وتؤثر على موارد الثروة الطبيعية والبشرية مما يعرقل أي جهود خاصة بالتنمية الشاملة في المجتمع . وعليه فأن مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها من أكثر المشاكل الاجتماعية خطورة ولها تأثير قوي على تقدم أي مجتمع كماً وكيفاً ، وتستنفذ معظم طاقات الفرد والمجتمع وإمكانياتها ، وتعتبر من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات اليوم ولاسيما المجتمعات النامية . ويعتبر تقدير الآثار السلبية لاستخدام المواد المخدرة على الأفراد وانعكاس ذلك على مجتمعنا العراقي مهمة صعبة ، وتكمن الصعوبة في السرية التامة التي تحيط بعملية تداول هذه المواد وتناولها ، فضلا عن قصور الإحصاء والمتابعة في مجتمعنا العراقي .

ويعتقد العديد من المراقبين أن حالة الانفلات الامني الذي شهده العراق عام 2005 كانت محطة الانطلاقة لتفاقم وتنامي ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات في البلاد بالإضافة الى اتساع حالة البطالة وانحسار فرص العمل أمام الشباب العراقي . وهناك تقارير تحدثت عن زراعة المخدرات في المحافظات التي تشهد توترا امنيا منها محافظة ديالى. ويؤكد مسؤولون عراقيون أن تعاطي المخدرات الآن يتركز في المناطق الحدودية مع إيران وبعض المدن المقدسة في العراق كمدينتي كربلاء والنجف بالإضافة الى اقليم كردستان. ويعتقد البعض بأن الثقافة الاجتماعية وتقاليد المجتمع العراقي تلعب دورا مهما في الحيلولة دون معرفة واقع تعاطي وإدمان المخدرات في العراق. الا أن الاسماء الغريبة التي بات المدمنون يطلقونها على العقاقير المخدرة ، تدل على شيوع وانتشار هذه الظاهرة السلبية في المجتمع العراقي .. فعلى سبيل

[7] عماد علو- الزمان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المثال لا الحصر فقد اطلق على عقار ريفوترين اسم أبو الصليب، وعقار ماكدون اسم أبو الحاجب، وبالنسبة إلى عقار الباركيزول فإنهم يسمونه أبو الجمجمة، أما عقار فاليوم 10، فيطلقون عليه اسم دموي ، كل ذلك من اجل تسهيل سرية تداول هذه العقاقير المخدرة ..

ومن اسباب تفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ازدياد الضغوط النفسية والاجتماعية التي يعاني منها أفراد المجتمع نتيجة حالة التوتر الامني و الحروب والأزمات التي يشهدها المجتمع العراقي ، وما ترتب عليها من شعور بالخوف والقلق أحياناً واليأس والاكتئاب أحيانا أخرى كل ذلك أدى الى أن خطورة تعاطي المخدرات تمتد أثارها السلبية إلى المجتمع ، فالمتعاطي للمخدرات يصبح عضواً غير منتج وغير قادر على كسب معيشته بمستوى مقبول كما قد يهدد المجتمع بالفساد والجريمة ، وبالمثل فان المجتمع الذي يكثر فيه المتعاطون للمخدرات يهبط مستوى انتاجه ويضعف اقتصاده وقد يعتريه التفكك ويصبح مسرحاً للمشاكل والصعوبات التي يولدها الأشخاص المتعاطون للمخدرات . ومن هنا لابد أن تتضافر الجهود للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة والدخيلة على المجتمع العراقي .

وتلعب الأسرة الدور الأهم في الحفاظ على أبنائها من السلوك المنحرف ومن تعاطي المخدرات فعليها تقع المسؤولية بالدرجة الأولى من توعية الأبناء وتوجههم وإرشادهم من خلال زرع بذور الثقة بالنفس واتخاذ القرارات المبنية إلى حسن التقدير وعدم التأثر والانصياع للضغوط التي يمارسها أصدقاء السوء لغرض إخضاعهم إلى تعاطي المخدرات وكلما كان تأثير الأسرة قويا على الفرد قل تأثير أصدقاء السوء علية . كما لا يخفى علينا دور المدرسة في توعية وتوجيه الناشئين من اجل خلق جيل واع لمخاطر الانحراف والتسيب حيث يأتي المعلم كمرب ثان بعد الأب وألام وربما يفوق تأثير المدرسة تأثير الأسرة بما يستحوذ المعلم من تأثير على طلبته .

و للأعلام دور هام في توعية الشباب بخطورة تعاطي المخدرات وضررها الهائل على المجتمع والأسرة والفرد ، كما يبرز دور الأعلام في الحد من النماذج السلبية التي تقوم بها الدراما والتي تسبب في انتشار هذه الظاهرة .

وتلعب الجوانب الدينية دورا" كبيرا" في تحريم كل ضرر يصيب الإنسان في عقلة أو نفسه أو دينه أو ماله ، ولذلك يكون تعاطي هذه المخدرات محرماً للضرر الناشئ عن تعاطيها .

فالمقاصد التي تؤكد عليها الشرائع السماوية هي : حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال ، وبما أن تناول المخدرات فيه ضرر مبين بهذه الضروريات والمقاصد ، فيكون تعاطي المخدرات وإدمانها حرام بلا جدال .

وعلى منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشباب أن تبذل الجهود الحثيثة إلى أعداد البرامج التي تنطوي على معالجات غير مباشرة لظاهرة تعاطي الشباب للمخدرات والعمل على توعيتهم بمخاطر هذه الظاهرة الوافدة ، فضلاً عن تعزيز القيم الاجتماعية الرافضة لهذا السلوك المنحرف .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء